

## المرفق الثاني

### البروتوكول المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية

بالنظر إلى بدء مرحلة جديدة نوعياً نحو إقرار السلم وتحقيق الوثام الوطني في طاجيكستان، طبقاً للاتفاق المبرم بين رئيس جمهورية طاجيكستان، إ. ش. رحمانوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، س. ع. نوري، اتخذ الجانبان قراراً بتشكيل لجنة للمصالحة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق تنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها خلال المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين، وتهيئة جو من الثقة والتسامح، وإقامة حوار موسع بين شتى القوى السياسية في البلد من أجل تحقيق الوثام الوطني وترسيخ دعائمه في طاجيكستان.

وتحقيقاً لهذه الأهداف، تقع على عاتق اللجنة المهام التالية:

- إقامة آلية للتحقق من تنفيذ الجانبين للاتفاق المتعلق بإقرار السلم وتحقيق الوثام الوطني في البلد، والاشتراك مع سائر الأجهزة المنشأة لهذا الغرض في التحقق من تنفيذ ذات الاتفاق؛
  - اتخاذ التدابير اللازمة لعودة اللاجئين بصورة مأمونة وكريمة، واندماجهم الإيجابي في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد، وتقديم المساعدة في إعادة بناء المساكن والمنشآت الصناعية والزراعية التي دمرتها الحرب؛
  - وضع مقترحات بشأن تعديل القوانين المتعلقة بأداء الأحزاب والحركات السياسية ووسائل الإعلام.
- وخلال الفترة الانتقالية، يقوم الرئيس ولجنة المصالحة الوطنية بتنفيذ المهام والصلاحيات التالية:
- إجراء استفتاء عام على مقترحات بشأن إدخال تعديلات وإضافات على الدستور المعمول به؛
  - إعداد قانون جديد بشأن انتخابات البرلمان والمجالس النيابية المحلية، وعرضه على البرلمان للموافقة، والقيام، إذا اقتضى الأمر، بإجراء استفتاء عام عليه؛
  - القيام، خلال الفترة الانتقالية، بتشكيل لجنة مركزية للانتخابات والاستفتاء؛
  - إعادة تشكيل الحكومة، وذلك بإشراك ممثلي المعارضة (المعارضة الطاجيكية المتحدة) في أجهزة السلطة التنفيذية، بما فيها الوزارات، والإدارات، وأجهزة الحكم المحلي، والأجهزة

القضائية، وأجهزة إنفاذ القانون، بما يتناسب وتمثيل الجانبين في لجنة المصالحة الوطنية، ومع مراعاة مبدأ التوزيع الإقليمي العادل؛

- الإشراف والرقابة على تسريح أعضاء تشكيلات المعارضة المسلحة ونزع أسلحتهم وإعادة إدماجهم، وإعادة تشكيل هيكل السلطة وأجهزة النيابة العامة؛

- الرقابة على التبادل الكامل للأسرى والسجناء، وكذلك على إطلاق سراح الأشخاص المحتجزين عنوة؛

- إصدار قانون بشأن التسامح، ووضع قانون بشأن العضو العام يصدره البرلمان ولجنة المصالحة الوطنية؛

- إقامة آلية لتحويل الحركات العسكرية السياسية إلى أحزاب سياسية؛

- التقدم إلى البرلمان بمقترحات تتعلق بتاريخ إجراء انتخابات البرلمان الجديد تحت إشراف الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبمشاركة الدول المراقبة في المفاوضات بين الطرفين الطاجيكيين.

وتكون القرارات التي يصدرها الرئيس واللجنة بشأن جوانب المصالحة الوطنية واجبة التنفيذ من قبل أجهزة السلطة.

وتنفذ مهام لجنة المصالحة الوطنية بالتعاون الوثيق مع بعثة مراقبي الأمم المتحدة وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان.

وتتوقف لجنة المصالحة الوطنية عن العمل بعد دعوة البرلمان الجديد إلى الانعقاد وتشكيل أجهزته العليا.

ويعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق المبرم في موسكو يوم ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ بين إ. ش. رحمانوف و س. ع. نوري و غ. د. ميريم.

(توقيع) س. ع. نوري  
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) إ. ش. رحمانوف  
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) غ. د. ميريم  
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦

-----

## المرفق الثاني

[الأصل: بالروسية]

البروتوكول الإضافي للبروتوكول المتعلق بـ "المهام الأساسية  
والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية"

بالنظر الى التعقيدات التي اكتنفت عملية التفاوض، وللتعجيل ببدء أعمال لجنة المصالحة الوطنية، قرر رئيس جمهورية طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، وزعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة، سيد عبد الله نوري، في اجتماعهما المعقود في مدينة مشهد بجمهورية إيران الإسلامية يومي ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ما يلي:

١ - تحذف عبارة "التمثيل التناسبي للجانبين في لجنة المصالحة الوطنية" من الفقرة المتعلقة بإعادة تشكيل الحكومة من البروتوكول المتعلق بالمهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية، المبرم في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (الصفحة رقم ٢).

٢ - يخصص لممثلي المعارضة ثلاثون في المائة من المقاعد في أجهزة السلطة التنفيذية، بما فيها الوزارات والمصالح الحكومية وأجهزة الحكم المحلي والأجهزة القضائية وأجهزة إنفاذ القانون، مع مراعاة مبدأ التوزيع الإقليمي.

٣ - اعتباراً من تاريخ توقيع البروتوكول المتعلق بالمسائل العسكرية تعتبر الفقرة المتعلقة بـ "إقامة آلية لتحويل الحركات العسكرية السياسية الى أحزاب سياسية"، من بروتوكول ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بـ "المهام الأساسية والصلاحيات الخاصة بلجنة المصالحة الوطنية" باطلة ولاغية، نظراً لأن هذه المسألة ستناقش في إطار مجموعة المسائل العسكرية.

مدينة مشهد في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٧

(توقيع) سيد عبد الله نوري  
زعيم المعارضة الطاجيكية المتحدة

(توقيع) إمام علي رحمانوف  
رئيس جمهورية طاجيكستان

(توقيع) غ. ميريم  
الممثل الخاص للأمين العام  
للأمم المتحدة